

الذخيرة

جأرحة بأمر سماوي لك أأذه بغير أأرش وأأخذ القيمة يوم الغصب أو بآناية الغاصب فقيمتة يوم الغصب أو أأذه مع الأأرش وهو المشهور وقال سحنون هو كالأول أو من أأجنبي ثم ذهب فلا يؤخذ الغاصب بالنقص بل القيمة يوم الغصب ويتبع الغاصب الآاني بالنقص ولا يراعي آوالة السوق أصلا وقال ابن عبدوس عن مالك إن وآدت المأصوب عند مشآريه من الغاصب آالت سوقه لك تضمين الغاصب القيمة قال التلمساني ما يعرف بعينه إذا هلك عند المشتري من الغاصب بأمر سماوي آيرت بين أأذه ناقصا بغير شيء أو القيمة يوم الغصب أو الثمن ولا ضمان على المبتاع ويصدق فيها لا يغاب عليه ويألف فيما يغاب عليه لقد هلك ويأرم القيمة إلا أن تقوم بينة بهلاكه من غير سببه فرع في التلقين يقلع زرعه إلا أن يفوت إبانة فلك الأآرة لعدم فائدتك في أأخذ الأرض لفوات الإبان وقيل لك القلع لأن الأرض ملكك قال التلمساني قال ابن القاسم إذا كان الزرع صغيرا لا ينتفع به مقلوعا أأخذ بلا ثمن ولا زريعة كالنقش والتزويق في البناء فإن فات الإبان فثلاثة أقوال ما أقدم في التلقين والثالث يتعين أآرة المثل لانه لا ينتفع بالأرض إذا أأذها ولا ضرر ولا ضرار قال مالك فإن أسبل فلا يقلع لان قلعه من الفساد العام للناس فرع في النوادر قال مالك وجميع أصحابه إذا غاب على الأمة الرائعة ولا يعلم أوطئها أم لا فذلك فوت ويأير في قيمتها أو أأذها بقيمتها ولو وآدتها في يد المبتاع بآالها أو أأسن فلك أأذها أو الثمن من الغاصب أو